الجمهورية
التونسية
النيابية الثانية

المدة

مجلس نواب الشعب
العادية الثانية 2020-2021

الدورة

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية

حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 22 فيفري 2021 بين الجمهورية التونسية والبنكين "بي ان بي باريبا فورتيس" و"بي ان بي باريبا" لتمويل اقتناء شاحنات عسكرية لفائدة وزارة الدفاع الوطني (عدد 2021/11)

- تاريخ إحالة مشروع القانون على المجلس: 17 مارس 2021
- تاريخ إحالة مشروع القانون على اللجنة: 15 أفريل 2020
- الوثائق المرفقة لمشروع القانون: وثيقة شرح الأسباب واتفاق القرض وتعليل استعجال النظر
- تاريخ بدأ الأشغال: جلسة يوم 16 أفريل 2021
- تاريخ انتهاء الأشغال: جلسة يوم 20 أفريل 2021

رئيس اللجنة: هيكل مكي

نائب رئيس اللجنة: عياض اللومي **مقرر اللجنة: فيصل دربال**

مقرر مساعد: هشام عجبوني **مقرر مساعد: منذر بن عطية**

مسار دراسة مشروع القانون

- **تاريخ إحالة المشروع على اللجنة: 15 أفريل 2021**
- **جلسات اللجنة:**

1. **جلسة يوم 16 أفريل 2021:** النظر في مشروع القانون.
2. **جلسة يوم 20 أفريل 2021:** الاستماع إلى وزير الدفاع الوطني وممثلة عن وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار.

- **قرار اللجنة: الموافقة بأغلبية الحاضرين (8 مع / 1 محتفظ / 0 ضد)**

رئيس اللجنة: هيكل المكي

مقرر اللجنة: فيصل دربال

تقرير لجنة المالية والتخطيط والتنمية حول
مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية القرض المبرمة بتاريخ 22 فيفري 2021 بين الجمهورية التونسية والبنكين "بي ان بي باريبا فورتيس" و"بي ان بي باريبا" لتمويل اقتناء شاحنات عسكرية لفائدة وزارة الدفاع الوطني (عدد 2021/11)

أولا: تقديم مشروع القانون

أبرمت وزارة الدفاع الوطني بتاريخ 29 أفريل 2020 صفقة لدى شركة IVECO MAGIRUS بمبلغ 56 333 262.39 أورو لاقتناء 500 شاحنة عسكرية (250 شاحنة 4x4 و250 شاحنة 6x6)، بما في ذلك قطاع الغيار والمعدات الخاصة والخدمات المتعلقة بها، وذلك لتجديد أسطولها من الشاحنات العسكرية.

ولتمويل الصفقة وعمولة التأمين المتعلقة بها، تم بتاريخ 22 فيفري 2021 إبرام اتفاقية قرض بين الجمهورية التونسية ممثلة في وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار والبنكين "بي إن بي باريبا فورتيس " BNP PARIBAS FORTIS SA/NV" و"بي إن بي باريبا BNP PARIBAS"، بمبلغ قدره اثنان وستون مليون وثلاث مائة وستة وخمسون ألف وتسعة مائة وثلاثة وأربعون أورو وتسعة سنتات (62 356 943.09 أورو)، وذلك حسب الشروط المالية التالية:

- **المبلغ:** 62 356 943.09 أورو،

(الصفقة: 56 333 262.39 أورو + عمولة التأمين: 6.023.680,70 أورو)،

- **المدّة:** 10 سنوات منها 3 سنوات إمهال،
- **نسبة الفائدة:** 0,72 % سنويا،
- **عمولة التعهد:** 0,3 % من المبلغ غير المسحوب من القرض،
- **عمولة التصرّف:** 0,45 % من مبلغ القرض.

تعليل استعجال النظر بخصوص مشروع القانون

يكتسي مشروع القانون المذكور أعلاه صبغة استعجالية بالنظر للاعتبارات التالية:

أولا: من حيث طبيعة الحاجيات موضوع الصفقة وأوجه استغلالها:

تندرج المعدات المزمع اقتناؤها ضمن المستلزمات المتأكدة التي من شأنها دعم الجاهزية العملياتية للجيش الوطني بغاية مجابهة التهديدات والمخاطر لا سيما في مجال مكافحة الإرهاب والتهريب من جهة، ومقاومة الجريمة المنظمة وتعزيز القدرات لحماية الحدود البرية للبلاد من جهة أخرى، ويكتسي التعجيل باستكمال إجراءات التزود بهذه المعدّات أهمية بالغة في ظل عدم استقرار الوضع الأمني وتزايد وتيرة التهريب عبر الحدود.

ثانيا: من حيث أهمية هذا الإجراء بغاية الإبقاء بالالتزامات التعاقدية:

ـ أدرج اقتناء 1000 شاحنة (500 شاحنة ثقيلة 6*6 و500 شاحنة 4*4) ضمن البرنامج الخماسي (2015 ـ 2019) للاقتناءات الكبرى الذي تم إعداده على مستوى وزارة الدفاع الوطني وذلك في إطار برنامج متكامل ومدروس لتعويض جزء من أسطول العربات والشاحنات العسكرية المتقادمة التي يعود تاريخ اقتناءها إلى سبعينات القرض الماضي وتجاوزت مدة استغلالها 40 سنة.

ـ للغرض، تم سنة 2015 إصدار استشارة دولية موسّعة لاقتناء 1000 شاحنة عسكرية متوسطة وثقيلة من مختلف الأصناف في إطار صفقة إطارية على امتداد 5 سنوات، أفضت إلى إبرام صفقة مع الشركة الألمانية IVECO MAGIRUS لتحقيق هذا الاقتناء خلال الفترة الممتدة من سنة 2016 إلى سنة 2020.

ـ تم تحقيق واستلام جزء أول من هذه المعدات في حدود 500 عربة (250 شاحنة ثقيلة 6*6 و250 شاحنة 4*4) على حساب اعتمادات الدفع التي تم رصدها بميزانية وزارة الدفاع الوطني لسنوات 2016 و2017 و2018.

لم يتسنى استكمال عمليات التزود بالجزء الثاني من هذه الحاجيات في حدود 500 عربة المتبقية (250 شاحنة ثقيلة 6*6 و250 شاحنة 4*4) وذلك لتعذّر توفير الاعتمادات

المستوجبة بميزانية وزارة الدفاع الوطني سواء خلال السنة المالية 2019 أو 2020 وكذلك سنة 2021.

ـ للغرض، وبغاية الإبقاء بالتزامات الوزارة تجاه المزوّد الأجنبي حسب الآجال التعاقدية، سيما وأن الصفقة المبرمة معه ممضاة وتامة الموجب ويتوقف تنفيذها على توفير الاعتمادات المالية، تم بالتنسيق بين وزارة الدفاع الوطني ووزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار إجراء طلب عروض دولي يهدف إلى الحصول على قرض لتمويل هذا الاقتناء وهو ما أرسى على اختيار البنكين الفرنسيين المزمع التعاقد معهما لتمويل الصفقة.

ومن شأن الموافقة على مشروع القانون المعروض في أفضل الآجال سيمكن من الإيفاء بالتزامات الدولة عموما والمؤسسة العسكرية خصوصا تجاه المزود الأجنبي بما يكفل المحافظة على المصداقية في التعاملات من جهة، وإتمام تنفيذ الصفقة وتحقيق حاجيات مبرمجة منذ سنة 2015.

ثانيا: أعمال اللجنة

عقدت لجنة المالية والتخطيط والتنمية جلسة يوم 16 أفريل 2021 نظرت خلالها في مشروع هذا القانون وذلك على ضوء ما ورد عليها من بيانات بنص المشروع ووثيقة شرح الأسباب المتعلقة به واتفاقية القرض وتقرير تعليل استعجال النظر.

وخلال النقاش أكّد أعضاء اللجنة على أهمية مشروع هذا القانون الذي يهدف إلى تدعيم أسطول الجيش الوطني ودعم مجهوداته في مكافحة الإرهاب وحماية الحدود ورفع مستوى الحرفية والاستعداد العسكري، واعتبروا في المقابل أن بعض الشروط المالية المرتبطة بالقرض موضوع مشروع القانون تتطلب مزيدا من النقاش بحكم أن عمولة التأمين تعتبر مرتفعة جدا.

كما استفسر عدد من النواب حول بعض النقاط المرتبطة بالاقتناءات المبرمجة من قبل وزارة الدفاع الوطني ضمن البرنامج الخماسي 2015-2019 وبالمزود الأجنبي الذي تعاملت معه في السابق وبقيمة الصفقات السابقة مقارنة بالالتزامات التعاقدية المتعلقة بالقرض

موضوع المشروع المعروض. وارتأت اللجنة، تبعا لذلك، دعوة وزيري الدفاع الوطني والاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار لمزيد الاستيضاح.

ثم عقدت اللجنة جلسة في الغرض يوم 20 أفريل 2021 استمعت خلالها إلى السيد وزير الدفاع الوطني الذي كان مرفوقا بإطارين ساميين من الوزارة وإلى ممثلة عن وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار.

واستعرض السيد الوزير في مستهل الجلسة المعطيات المتعلقة بطبيعة الحاجيات موضوع الصفقة وأوجه استغلالها، مبيّنا أن المعدات المزمع اقتناؤها تندرج ضمن المستلزمات المتأكدة لدعم الجاهزية العملياتية للجيش الوطني بغاية مجابهة التهديدات والمخاطر لا سيما في مجال مكافحة الإرهاب والتهريب من جهة، ومقاومة الجريمة المنظمة وتعزيز القدرات لحماية الحدود البرية للبلاد من جهة أخرى. وأفاد أن التعجيل باستكمال إجراءات التزود بهذه المعدّات يكتسي أهمية بالغة في ظل عدم استقرار الوضع الأمني وتزايد وتيرة التهريب عبر الحدود.

كما تطرّق إلى أهمية الإجراء موضوع مشروع القانون بغاية الإيفاء بالالتزامات التعاقدية، حيث تعرّض للاقتناءات المبرمجة ضمن البرنامج الخماسي (2015 ـ 2019) الذي تم إعداده على مستوى الوزارة في إطار برنامج متكامل ومدروس لتعويض جزء من أسطول العربات والشاحنات العسكرية المتقادمة التي يعود تاريخ اقتناءها إلى سبعينات القرن الماضي وتجاوزت مدة استغلالها 40 سنة.

وذكّر السيد الوزير بإصدار استشارة دولية موسّعة سنة 2015 لاقتناء 1000 شاحنة عسكرية متوسطة وثقيلة من مختلف الأصناف في إطار صفقة إطارية على امتداد 5 سنوات، أفضت إلى إبرام صفقة مع شركة ألمانية لتحقيق هذا الاقتناء خلال الفترة الممتدة من سنة 2016 إلى سنة 2020.

وأوضح أن الوزارة استلمت جزءا أولا من هذه المعدات في حدود 500 عربة على حساب اعتمادات الدفع التي تم رصدها بميزانية وزارة الدفاع الوطني لسنوات 2016 ـ 2017 و2018 ولم يتسنى استكمال عمليات التزود بالجزء الثاني من هذه الحاجيات وذلك لتعذّر توفير الاعتمادات المستوجبة بميزانية الوزارة خلال السنة المالية 2019 أو 2020 وكذلك سنة 2021.

وأفاد أنه، وبغاية الإيفاء بالتزامات الوزارة تجاه المزوّد الأجنبي حسب الآجال التعاقدية، سيما وأن الصفقة المبرمة معه ممضاة وتامة الموجب ويتوقف تنفيذها على توفير الاعتمادات المالية، تم بالتنسيق بين وزارة الدفاع الوطني ووزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار إجراء طلب عروض دولي يهدف إلى الحصول على قرض لتمويل هذا الاقتناء وهو ما أرسى على اختيار البنكين الفرنسيين المزمع التعاقد معهما لتمويل هذه الصفقة.

وجدّد تأكيده أن الموافقة على مشروع القانون المعروض في أفضل الآجال سيمكّن من الإيفاء بالتزامات الدولة عموما والمؤسسة العسكرية خصوصا تجاه المزود الأجنبي بما يكفل المحافظة على المصداقية في التعاملات من جهة، وإتمام تنفيذ الصفقة وتحقيق حاجيات مبرمجة منذ سنة 2015 من جهة أخرى.

وبخصوص الشروط المالية للقرض، بيّن السيد الوزير أن الحصول على قرض يعتبر في حد ذاته إنجازا وخطوة هامة بالنظر إلى أنه يصعب في الوقت الراهن وفي الظروف الحالية الحصول على قروض لتمويل اقتناءات.

وفيما يتعلق بمسألة عمولة التأمين، أفاد أنه ولإن كانت مشطة فإنه يجب النظر إلى القرض بصفة إجمالية بحكم أن بقية الشروط المالية المتعلقة به تعتبر معقولة كمدة السداد 10 سنوات مع 3 سنوات إمهال ونسبة فائدة بـ 0.72% مؤكدا على مقبولية القرض واعتدال شروطه بإعتباره لا يندرج في خانة القروض الميسرة جدا أو تلك المشطة.

وفي نفس الإطار أشار أن الأسعار المتفق عليها مع المزود صالحة إلى غاية موفى شهر أفريل الجاري وبالتالي فإن عدم احترام الالتزامات التعاقدية يمكّن المزود من مراجعة الأسعار وهو ما سيتسبب في ارتفاع تكلفة المعدات بقيمة تتجاوز قيمة عمولة التأمين.

وفي سياق متصل، بيّن السيد العميد في تدخله أن حاجيات المؤسسة العسكرية هامة بحكم تواصل المعدات على الخطوط الأمامية وأن هذه الحاجيات ارتفعت منذ سنة 2005 من 1000 إلى 2000 شاحنة عسكرية ويعود ذلك إلى تقادم أسطول العربات والشاحنات الذي تجاوز 40 سنة بحكم أن الاقتناءات تعود إلى سنة 1978. واعتبر أن أعمال الصيانة هي التي ساهمت في المحافظة على هذه المعدات، ولكن لا يمكنها أن تتواصل أكثر بما سيزيد

من كلفتها. وأضاف أنه تم الاتفاق مع المزود على المحافظة على الأسعار المعتمدة منذ سنة 2014.

وأشار إلى أن الجزء الأول من الحاجيات المقدّرة بـ1000 شاحنة تمت برمجته في إطار صفقة إطارية على مدة 05 سنوات وكان من المأمول أن يتم استكمال هذه الدفعة والمرور إلى الدفعة الثانية، ولكن لم يتسنى ذلك لتعذر توفير الاعتمادات المالية اللازمة. وأوضح أنه سيتم استعمال 1000 شاحنة للانتشار على الميدان ولنقل الجنود وللنقل اللوجستي بين البنية التحتية وقواعد اللواء والخطوط الأمامية التي يجب ألا تكون في عزلة.

وأضاف أنه تم استغلال الـ 500 شاحنة التي تم اقتناؤها في نجاح سير العمليات العسكرية مبيّنا إلى أنّ الحاجيات الجملية للشاحنات تنقسم إلى نوعين: 1000 شاحنة نوعية 6*6 وهي من النوع الثقيل دفع سداسي وتمكّن من حمل 40 عسكري و10 طن من المؤونة والسلع و900 شاحنة نوعية 4*4 لنقل الجند بعدد أقل وتقدّر حمولتها بـ05 طن. كما أكّد أنه يجب استغلال هذه الشاحنات في الخدمة العسكرية للمحافظة على سير العمليات والمحافظة على الجاهزية العملياتية.

وفيما يتعلق بالصفقة، أفاد أن المزود قد التزم بالمحافظة على الأثمان التي قدمها سنة 2014 وهي الأقل ثمنا من بين العروض المقدمة مبينا بأن المزود (شركة EVECO) مكّن الوزارة من تجربة أنموذجين من الشاحنات في الصحراء التونسية لمدة شهر في صائفة 2015.

وشدّد السيد العميد على أن القوات المسلحة في أمس الحاجة لهذه المعدات وذلك لتسيير نقل العسكريين والنقل اللوجستي من الخلف إلى الأمام وتمكين الوحدات المنتصبة على خطوط التماس من تأدية مهامها بأريحية وظروف ملائمة.

ولدى تدخلها، بيّنت السيدة ممثلة وزارة الاقتصاد والمالية ودعم الاستثمار أنه تم الالتجاء إلى طلب عروض دولي تم على إثره إجراء فرز العروض في اتجاه اختيار أفضل تمويل للصفقة مشيرة إلى أنّ كل العروض المقدّمة تتضمن عمولة تأمين وهي تعتبر مكوّن أساسي للتمويل باعتبار وأنّ القرض هو قرض شراء طبقا لما هو معمول به في مثل هذا النوع من التمويلات.

وبالنسبة لارتفاع قيمة عمولة التأمين، أفادت أن ذلك راجع أساسا للوضعية الاقتصادية الصعبة للبلاد وضعف ترقيمها السيادي وضعف الترقيم المتعامل به لدى مؤسسات التمويل. وأكدت أنّه تم اختيار هذا الممول لتمويل الاقتناءات باعتباره المؤسسة المالية الدولية الوحيدة التي مكنّت من توفير مدة سداد بـ 10سنوات مع 03 سنوات إمهال ونسبة فائدة ثابتة.

وخلال النقاش، تطرق السادة أعضاء اللجنة إلى عدد من النقاط تعلقت خاصة بالغموض الذي شاب وثيقة شرح الأسباب المرفقة بمشروع القانون والتي لم تخول لهم فهم كل المعطيات المتعلقة باتفاقية القرض المبرمة مع البنكين ودعوا إلى أن تكتسي هذه الوثيقة الدقة اللازمة لتتمكن اللجنة من ممارسة مهامها الرقابية على المال العام على أحسن وجه.

واستفسروا عن دواعي اختيار بنوك فرنسية لتمويل احتياجات المؤسسة العسكرية واعتبر أحد النواب أنه كان من الأفضل تمويلها من ميزانية الدولة. واستوضحوا عن شروط اقتناء الشاحنات العسكرية وبقية المعدات المذكورة في الاتفاقية وعن دواعي عدم اقتناء هذه المعدات والمستلزمات منذ سنة 2019 معتبرين أن ذلك يعود إلى الشلل الوظيفي الذي مسّ عديد الهياكل والمؤسسات في الدولة وساهم في تعطيل اتخاذ عديد القرارات والإجراءات اللازمة.

كما اعتبروا أن المناقشة والتفاوض حول بنود الاتفاقية لم تكن بالجدية الكافية وبالعمق اللازم بما جعل الشروط المالية للقرض مجحفة. حيث بيّنوا أن عمولة التأمين التي قدرت بحوالي 10,7 % من قيمة الصفقة تعتبر مشطة وأنه لا يمكن الحديث عن عمولة تأمين في ظل وجود الدولة التونسية كضامن لسداد القرض. وتساءلوا في هذا الإطار عن سبب عدم اللجوء إلى جهة تأمين وطنية عوض التعامل مع مؤسسة تأمين إسبانية. واعتبر أحد النواب أنه كان من المحبذ التنصيص على الضمان البنكي الوارد ذكره بالعقد التجاري ضمن بنود الاتفاقية.

وعبّروا عن قناعتهم الراسخة بحاجة وزارة الدفاع الوطني للاقتناءات سالفة الذكر مؤكّدين أن المؤسسة العسكرية ما انفكت تحظى بالأولوية والاهتمام الكبير مقارنة بعديد القطاعات الأخرى. وجدّدوا مساندتهم للمجهودات الكبيرة التي يضطلع بها الجيش الوطني في

مواجهة ودحض الإرهاب وتأمين واستقرار البلاد ومجابهة الكوارث وتأمين الانتخابات وغيرها من المهام الأخرى.

وفي ردوده، بيّن السيد الوزير أنه كان من المبرمج أن تتم الاقتناءات خلال سنة 2019 ولكن لم يتسنى ذلك لأسباب مرتبطة بالاعتمادات مضيفا إلى أنه لم يتم إدماج هذا التمويل في إطار دعم الميزانية لأن الممول اشترط أن يتم توجيه التمويل لنفقة معينة بذاتها.

وبالنسبة للتساؤل المتعلق بارتفاع عدد الشاحنات المبرمج اقتناءها والمقدرة بـ2000 شاحنة، فقد أفاد أن هذه الدفعة تعتبر كبرنامج أولي وهي لا تفي بكل الحاجيات باعتبار تقادم الأسطول الحالي. وجدّد تأكيده على أهمية تجديد أسطول ومعدات المؤسسة العسكرية بحكم تدخل الجيش في عديد المجالات كمناطق الإنتاج والانتخابات والتواجد في كامل الصحراء والعمليات العسكرية وعمليات الإسناد إضافة إلى التدخلات المتعددة خارج الجانب العسكري مثل التأمين الكلي لمحطات الإرسال ومولدات الكهرباء.

وذكّر بما تقوم به المؤسسة العسكرية في مجال تصنيع المعدات البحرية من خلال شراكة مع شركة خاصة، في إطار عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص، والتي يمكن استعمالها في غايات مدنية وستمر في المستقبل القريب إلى تصدير القطع البحرية المصنعة في تونس.

من جهته، أوضح العميد أن العقد التجاري المبرم بخصوص هذه الصفقة ينص على إسناد نسبة 15% كتسبقة في أجل 60 يوم من إمضاء العقد وذلك بضمان بنكي تونسي. وأشار إلى أنّه لم يتم إدراج كلفة التأمين سنة 2014، ولكن إدراجها ضمن هذه الصفقة راجع للصعوبات الاقتصادية الحالية.

وأفاد أن إدارة التجديد والإدماج الصناعي بالوزارة تتولى إعادة تصنيع المعدات العسكرية المتقادمة مشيرا إلى وجود تجارب في صناعة أول مدرّعة مضادة للألغام التي سيتم إخضاعها للتجارب البالستية.

ثالثا: قرار اللجنة

قررت اللجنة الموافقة على مشروع القانون بأغلبية أعضائها الحاضرين.

رئيس اللجنة	مقرر اللجنة
هيكل مكي	فيصل دربال